

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٠٢

الخميس، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا (بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي
	ألمانيا السيد شولتز
	إندونيسيا السيد سيهاب
	بلجيكا السيد بيكستين دو بيتسويريغا
	بيرو السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية السيد تروبولس يابرا
	جنوب أفريقيا السيد ماتجيتلا
	الصين السيد تسانغ جون
	غينيا الاستوائية السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا السيدة غيغين
	كوت ديفوار السيد أدوم
	الكويت السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كوهين

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1926008 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، للمشاركة في جلسة اليوم. يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): لقد طُلب إلي أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن المسائل المتعلقة بالقذائف. فلا تزال القذائف شاغلا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار منذ إطلاق صواريخ V-2 للمرة الأولى بشكل عشوائي على المدن في إنكلترا خلال الحرب العالمية الثانية. ولا ريب أن حركة القذائف القادرة على حمل الرؤوس النووية في البحر الكاريبي هي التي أشعلت شرارة الأزمة الأخطر خلال الحرب الباردة قبل ٥٧ عاما تقريبا.

ومنذ ذلك الوقت، ما فتئ الحصول على القذائف وانتشار ونشرها واستخدامها يؤدي دورا مزعزا بل تصعيدا في مجال العلاقات الدولية وتترتب عنه عواقب خطيرة على إدارة الأزمات، بما في ذلك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، ويسبب أضرارا خطيرة للمدنيين في بعض الحالات. واليوم تضيف القذائف عنصرا خطيرا ومزعزا للاستقرار في بؤر التوتر الإقليمية من شمال شرق آسيا إلى جنوب آسيا والشرق الأوسط وأوروبا. وهي تسهم بشكل مباشر في تجدد سباق الأسلحة الاستراتيجية وتحول دون تحقيق أهداف نزع السلاح على نطاق أوسع.

وعلى مدى عقود من الزمن، ظل دور القذائف التسيارية بوصفها وسائل إيصال لأسلحة الدمار الشامل شاغلا محوريا في عملية نزع السلاح النووي. فعلى سبيل المثال، تنص ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن غرضها هو :
”تسهيل إزالة الأسلحة النووية من ترسانات الأسلحة الوطنية ووسائل إيصالها“.

وذلك هو السبب الذي جعل منها محورا لقيود متفق عليها على الصعيد الثنائي وتخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية على مدى أكثر من أربعة عقود.

واليوم فإن لدى ما يزيد على ٢٠ بلدا قذائف تسيارية ذات قدرات تتجاوز صفة الدولة ”ذات القدرة النووية“ على النحو المعرف في المبادئ التوجيهية لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وتسعى الدول المسلحة نوويا دون كلل إلى تطوير قذائفها وقدراتها الدفاعية الجديدة ذات العواقب السلبية الخفية والمحتملة على السلم والأمن الدوليين.

وشهدنا أيضا تزايدا في استخدام القذائف التسيارية في النزاعات المسلحة على مدى العقود الأخيرة، وخاصة استخدامها العشوائي ضد المدن أثناء الحرب بين إيران والعراق خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وعقب الاكتشاف اللاحق لحجم برنامج العراق لأسلحة الدمار الشامل في عقد التسعينيات حظر مجلس الأمن ذلك البلد عن إنتاج أو حيازة أو تخزين القذائف التسيارية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومتر.

وطالب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) جميع الدول بالامتناع عن نشر الأسلحة إلى الجهات من غير الدول. ولا يقتصر ذلك المنع على أسلحة الدمار الشامل فحسب، بل يشمل أيضا وسائل إيصالها.

وعلاوة على ذلك، أصبحت القذائف المزودة بأسلحة تقليدية اليوم مكوّنا في ترسانات العديد من الدول وبعض الجهات

معاهدة أو اتفاقية دولية بعد لتنظيم مسألة القذائف. وفي الوقت الحالي، لا يخضع سوى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة للقيود الملزمة قانوناً لعدد من بعض القذائف التي قد تكون بحوزتهما.

وعلى الرغم من الأهمية الواضحة للتدابير مثل نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التيسارية، فهي لا تزال غير كافية للتعامل مع جميع جوانب التهديد الذي تشكله مسألة القذائف ونشرها على السلام والأمن الدوليين.

واجتمعت أفرقة الخبراء الثلاثة المعنية بالقذائف التابعة للأمم المتحدة في مطلع الألفية وقدمت خلاصات مفيدة لمختلف مسائل الأمن المتعلقة بالقذائف، إذ حاولت معالجة هذه المسألة بطريقة شاملة. ومع ذلك، لم تعتمد اللجنة الأولى قراراً بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠٠٨.

وتواصل المزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان التي ليست أطرافاً في الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة، اكتساب وتطوير قدراتها في مجال القذائف التيسارية. وما فتئ مجلس الأمن ينظر في الأنشطة المضطّعة بها في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وجه الخصوص، فهي تعمل بنشاط على زيادة قدرات قذائفها في انتهاك لقرارات مجلس الأمن.

وأوضح الأمين العام في خطته لنزع السلاح التي نُشرت العام الماضي أن تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك ما يتعلق بالقذائف، تؤدي دوراً هاماً للغاية في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدة المخاطر ووقف التصعيد والتخفيف من حدة التواترات في ذروة الحرب الباردة.

ولا يزال منع انتشار الأسلحة المزعزعة للاستقرار وظهورها يمثلان مهمة حيوية غير مكتملة للمجتمع الدولي في سعينا المشترك للحفاظ على السلم والأمن والاستقرار. وهناك حاجة ملحة لاعتماد نهج دولية جديدة للمضي قدماً، ويمكن أن

من غير الدول، وأُستخدمت في كثير من الأحيان بوصفها أسلحة لقصف المناطق التي تستهدف المدن. وتزيد التطورات الحارية في تكنولوجيا القذائف التقليدية من دقة تلك القذائف وإطالة مداها، وبالتالي تسهل زيادة تطويرها ونقلها واستخدامها. ومن شأن تطوير منظومات الأسلحة القادرة على استخدام تكنولوجيا القذائف والمناورة بسرعة تفوق سرعة الصوت أن تزيد من تقويض الأمن وإطلاق سباق تسلح مزعزع للاستقرار.

وقد كان إطلاق الحوثيين في اليمن القذائف التيسارية على المملكة العربية السعودية مثيراً للقلق بشكل خاص. ولا تزال الشواغل الخاصة بالقذائف التيسارية دون حل فيما يتصل بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) الذي أقرّ خطة العمل الشاملة المشتركة.

ويستمر استخدام القذائف الأرضية وتلك التي تُطلق من الجو لتدمير السواتل في مدار الأرض، بما في ذلك استخدامها ثلاث مرات خلال العقد الماضي، كان آخرها في وقت مبكر من هذا العام.

وأزاح اختيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مؤخراً أحد القيود القليلة المفروضة على تطوير ونشر فئات القذائف الخطيرة والمزعزعة للاستقرار. وقد أصاب الأمين العام في القول أن المعاهدة تؤدي دوراً هاماً في الحد من المخاطر وبناء الثقة والمساعدة في إنهاء الحرب الباردة.

ولا ينبغي أن يكون إنهاء المعاهدة حافزاً لبدء منافسة جديدة بلا قيود في تطوير القذائف وحيازتها ونشرها. وأكرر دعوة الأمين العام جميع الدول إلى تفادي عمليات التطوير والنشر المزعزعة للاستقرار، والسعي بشكل عاجل للتوصل إلى اتفاق على إيجاد مسار مشترك جديد لتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه على الرغم من مختلف التطورات المُنذرة بالخطر التي ذكرتها، فليس هناك أي معيار أو

لشركائنا الأمريكيين القانعين باستثنائيتهم وازدادوا عزماً على فرض مخططاتهم الأحادية الجائرة للعلاقات الدولية على الآخرين. وكانت الضحية الأولى لأطماع واشنطن في عام ٢٠٠٣ معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي كافحت روسيا بعزم للحفاظ عليها في أواخر عقد التسعينيات. وبعد ذلك مباشرة أعلن الأمريكيون خططا لنشر منصات إطلاق القذائف المضادة للقذائف التسيارية في أوروبا الشرقية بدعوى ردع التهديد الإيراني. وأبلغنا رداً على شواغلنا حينئذ، بأن تلك المرافق لن تُستخدم ضد روسيا أبداً. ولكن سرعان ما اتضح بعد نشر أولى تلك المنصات في رومانيا أنه يمكن تحويلها بسهولة لإطلاق قذائف توماهوك غير المسموح بها بموجب المعاهدة. فسارعنا إلى لفت الانتباه إلى ذلك فوراً، ومن الواضح تماماً الآن أننا كنا على حق. ففي ١٨ آب/أغسطس، بعد أسبوعين فقط من الانسحاب من المعاهدة، أجرت واشنطن تجربة إطلاق قذيفة متوسطة المدى باستخدام منظومة قاذفات من طراز MK-41.

ومنذ آب/أغسطس رُفعت جميع القيود عن تطوير مثل هذه المنظومات ونشرها. وبعد ذلك الانسحاب من المعاهدة هُدمت ركيزة أخرى من ركائز منظومة تحديد الأسلحة، وهي منظومة مكنت من صياغة معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي (ستارت الجديدة) والتوقيع عليها، ويتوقع انتهاء صلاحيتها في شباط/فبراير ٢٠٢١، وقد أصبحت هي أيضاً عرضة للخطر. وأوضحت شخصيات رئيسية في الإدارة الحالية للولايات المتحدة مراراً وتكراراً وعلى كلا المستويين العام والخاص أن ليست لديها مصلحة في الحفاظ على معاهدة ستارت الجديدة بشكلها الحالي.

وبموازاة ذلك ومنذ اليوم الأول بعد الانسحاب من المعاهدة تقريباً، بدأ المسؤولون الأمريكيون يطلقون التهديدات والبيانات

تشمل النهج المتعددة الأطراف والملزمة قانوناً وتوافق الآراء والاتفاق على كيفية التعامل مع مختلف الجوانب المعقدة التي تشكلها مسألة القذائف. ويعطي المزيد من الاهتمام من جانب المجلس زخماً لتلك الجهود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها القيمة والزاهرة بالمعلومات.

لقد وقع حدث هام ومخزن للغاية في ٢ آب/أغسطس - وهو انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي أدت إلى حد كبير دوراً رئيسياً في بناء هيكل الأمن على كلا الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعُقدت المحادثات بشأن المعاهدة خلال الحرب الباردة في إطار علاقات دولية معقدة. ومع ذلك، تمكن قادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة في ذلك الوقت من التوصل إلى اتفاق. وكانت المعاهدة ضرورية لتحقيق الانفراج الدولي. وقد أسهمت المعاهدة، إلى جانب خطوات أخرى اتخذت في ذلك الوقت، إسهاماً كبيراً في تهيئة مناخ من الثقة أدى إلى تغييرات عالمية يعتبرها المجتمع الدولي الآن أمراً أساسياً. وللمرة الأولى منذ عقود، أُتيحت للبشرية فرصة الابتعاد عن المواجهة والتصدي للمساءلة الإنمائية الملحة التي قد يؤدي حلها إلى جعل الحياة أفضل.

وفي وقت ما نفذت كل من روسيا والولايات المتحدة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بصدق وأمانة. غير أنه، بمرور الوقت، أصبح جلياً أن هذه المعاهدة شأنها شأن غيرها من اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة لم تعد مواتية

إليهم: أيشعرون بالسعادة اليوم أنهم اختاروا في كانون الأول/ديسمبر الضغط على الزر الأحمر؟ ألا يفهمون أن مسيرتهم للأمريكيين في كل خطوة تعود بنا إلى حقبة مضت عندما كان يمكن أن تستهدف القذائف المدن الأوروبية من جهات مختلفة؟

لن نبادر بفعل ذلك. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن زملاءنا الأمريكيين متلهفون بوضوح ويريدون استعراض عضلاتهم، فإن الحالة التي وصفتها للتو قد تكون وشيكة الحدوث. هل يدركون أننا جميعا، بسبب الطموحات الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية، على بعد خطوة واحدة من سباق تسلح غير منظم وغير خاضع للسيطرة؟ ومن جانبنا، وعلى خلاف زملائنا الأمريكيين، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة. على أية حال، ووفقا للرئيس ترامب، فإن أمريكا مستعدة لسباق تسلح، حيث يفترض أنها قادرة على التفوق على أي من خصومها المحتملين من حيث التمويل والتكنولوجيا.

والأرقام تدعم هذا المنطق، المستوحى من أسلوب الغرب الأمريكي، فحسب البيانات المتاحة للجمهور تبلغ الميزانية العسكرية للولايات المتحدة حوالي ٧٠٠ بليون دولار، في حين تبلغ ميزانية منظمة حلف شمال الأطلسي ١,٤ تريليون دولار. هذه مجرد أرقام تقريبية. وللأغراض المرجعية، تبلغ الميزانية العسكرية لروسيا، التي يزعم أنها تشكل تهديدا لنا جميعا، حوالي ٦٠ بليون دولار، بما يقل أكثر من ٢٠ مرة عن ميزانية منظمة حلف شمال الأطلسي.

ومن البديهي أنه، بعد التصرفات الخطيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فإن كل هذه الأرقام قد تزيد؛ لقد أوضح رئيس الولايات المتحدة بالفعل هذه النقطة تحديدا. ونود الإشارة هنا إلى أن الإنفاق على تطوير الأسلحة المحظورة بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى قد أدرج في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة قبل فترة طويلة من الحكم على المعاهدة بالزوال. وكما هو الحال دائما، فإن اللوم يلقى على روسيا.

التي لا تدع مجالا للشك في أن واشنطن قد عقدت العزم على ذلك بالضبط وما برحت تنتهك المعاهدة عمدا وعلى نحو مستمر منذ وقت طويل. وإلا، فكيف لوزير الدفاع مارك إيسبر أن يصرح في أوائل آب/أغسطس عن احتمال نشر القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى التي تُطلق من الأرض خلال بضعة أشهر فحسب. إذ أن من المستحيل إنتاج هذه الأسلحة في فترة قصيرة كهذه.

نحن لم نعقد هذه الجلسة لنتهم زملاءنا الأمريكيين بالنفاق. ولكن بدا واضحا اليوم لكل خبير غير متحيز من خبراء نزع السلاح أن ما أدلينا به حقيقة لا جدال فيها. ومهما أصرت واشنطن اليوم على شعاراتها القديمة التي مفادها أن الإجراءات التي اتخذتها روسيا هي التي تسببت في تقويض المعاهدة، فإن آخر الخطوات التي اتخذتها هي أبلغ دليل على عكس ذلك. ولكن لم تعد تلك هي المسألة. ولكي أكون صريحا، فنحن لا نخطب شركاءنا الأمريكيين وحدهم اليوم. لكننا جد مندهشون لتعنت موقف زملائنا الأوروبيين، إذ أن تعنتهم سيكون أكثر فائدة إن انتهج بطريقة مختلفة.

ولعل المجلس يذكر أن روسيا اقترحت، في كانون الأول/ديسمبر الماضي، مشروع قرار للجمعية العامة يدعم معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ولم يتضمن مشروع القرار أية انتقادات للولايات المتحدة ولكنه حث فحسب على تأييد الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة التحديات التي تؤثر على أمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومصالحها الوطنية، دون استثناء. ولقد حذرناهم آنذاك بشكل لا لبس فيه من أن زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لن يقوض تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل ومن شأنه أيضا أن يؤدي إلى حدوث سباق تسلح نووي جديد. وقد استمع باهتمام العديد من الشركاء، ولكن حلفاء واشنطن الأوروبيين لم يستمعوا. وهنا لدي سؤال أوجهه

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

ينبغي أن نكون واضحين للغاية بشأن سبب وجودنا هنا اليوم. دخلت الولايات المتحدة طرفا في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى مع الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات، ولكن قبل أكثر من عقد، قرر الاتحاد الروسي أن ينتهك التزاماته التعاهدية والسعي إلى حياة منظومة قذائف ذي مدى تحظره المعاهدة صراحة. وخلال السنوات العديدة الماضية، قامت روسيا بتطوير وإنتاج وإجراء اختبارات طيران والآن قامت بنشر عدة كتائب تضم معداتها منظومة القذائف 9M729 في عدم امتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وردا على ذلك، في وقت سابق من هذا الشهر بعد ست سنوات من المساعي الدبلوماسية للولايات المتحدة من أجل عودة روسيا للامتثال والحفاظ على المعاهدة، أكد وزير خارجيتنا انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة.

وكما قال الوزير في بيانه، فإن الولايات المتحدة لن تظل طرفا في معاهدة تنتهكها روسيا عمدا. كما خلص الحلفاء الآخرون في منظمة حلف شمال الأطلسي إلى أن روسيا قد انتهكت المعاهدة بشكل جوهري. واسمحوا لي أن أكرر: روسيا انتهكت جوهريا معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، والحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي يؤيدون تأييدا تاما انسحاب الولايات المتحدة بسبب تعنت روسيا.

نحن هنا اليوم لأن الاتحاد الروسي فضل إقامة عالم تواصل الولايات المتحدة فيه الوفاء بالتزاماتها التعاهدية بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بينما لا يفي هو بالتزاماته. في الواقع، ما زال الاتحاد الروسي والصين يفضلان علما تمارس الولايات المتحدة فيه ضبط النفس بينما يستمران هما في تكديس الأسلحة بلا هوادة وبشكل سافر.

فلنفكر فحسب فيما كان يمكن لنا أن نفعله إن تم إنفاق المال الذي يخصصه زملاؤنا الأوروبيون للأغراض العسكرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة البلدان الأقل نموا والبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يواصل شركاؤنا الأمريكيون المساومة على ميزانية عمليات حفظ السلام واتباع ممارستهم المستقرة المتمثلة في تأجيل سداد اشتراكاتهم في ميزانية الأمم المتحدة حتى اللحظة الأخيرة، والتي يقل مجملها هذا العام عن ١٠ بلايين دولار. كل هذا لا يرثى له فحسب بل وينطوي على عدم احترام لجميع أعضاء منظمنا العالمية. نحن لا نخشى أن نقول لهم ذلك في وجههم. لكن ماذا عن بقية الأعضاء؟ أسينكرون أنهم مسؤولون جزئيا عما يحدث، بتكرار ما تردده واشنطن والإشارة إلى ما يعتقد أنه تهديد من روسيا ومن الصين أيضا؟ أستغفر لهم الأجيال المقبلة ذلك؟

وعلى الرغم من كل ما قلته، ما زلنا نعتقد أنه، فيما يتعلق بشركائنا الغربيين فإن المنطق وغريزة حب البقاء سوف تسود في نهاية المطاف. في نهاية الأمر، فإن وجود البشرية في حد ذاته معرض للخطر. والسؤال الذي يتعين طرحه هو ما مقدار المال والجهد اللذين سيكونان قد تبددا بحلول ذلك الوقت وكم من فرصة لتحقيق التقدم والتعاون ستكون قد أهدرت.

ومن جانبنا، لطالما كنا على استعداد دائما للدخول في حوار جاد يهدف إلى كفالة الاستقرار والأمن الاستراتيجيين. ولو كان الأمر يعود إلينا وحدنا، ما كنا لنقترب أبدا من وضع بخطورة الوضع الذي يقترب منه العالم الآن.

لكننا نظل واقعيين. الهدم أسهل من البناء. وكما يبين التاريخ، فإن الأمر قد يستغرق سنوات، إن لم يكن عقودا، لإطلاق شكل جديد مستدام وفعال بصورة أو أخرى لمناقشة مسائل الاستقرار الاستراتيجي وتحديد الأسلحة. غير أن هناك بعض المشاكل، بما فيها تلك الناشئة عن الإجراءات غير المسؤولة التي تتخذها واشنطن، والتي لا بد من حلها الآن.

والتطوير في إطار الامتثال للمعاهدة يعود تاريخها إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. هذه الأنشطة لم تكن أبدا سرا، ومرة أخرى لم تكن محظورة بموجب المعاهدة.

لقد استمعنا اليوم إلى سرد مفاده أن الولايات المتحدة ذاتها في حالة انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بسبب اختبار طيران أجريناه مؤخرا، واستخدمت فيه قاذفة من طراز MK 41، وهي أيضا ضمن منظومتنا الدفاعية المضادة للقذائف "Aegis Ashore". هذا لا ريب إطلاقا في زيفه. منظومتنا للدفاع "Aegis Ashore" لا تشمل قذائف تسيارية هجومية تطلق من الأرض ولا قدرات قذائف انسيابية، رغم أنها تستخدم بعض العناصر الهيكلية نفسها مثل منظومة القاذفات الرأسية من طراز MK 41 التي تطلق من البحر والمثبتة على السفن. إن منظومة القاذفات الرأسية "Aegis Ashore" ليست نفس القاذفات كمنظومة القاذفات الرأسية من طراز MK 41 التي تطلق من البحر، ومنظومة "Aegis Ashore" لم تنتهك التزاماتنا بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

إن مناقشة أكثر صلة اليوم بشأن التهديدات للسلام والأمن الدوليين كانت لتركز على أنه في حين عملت الولايات المتحدة على خفض عدد ودور الأسلحة النووية، لم يحذو الاتحاد الروسي والصين حذو الولايات المتحدة في هذا المجال. بل على العكس، فقد تحركا خلال العقد الماضي في الاتجاه المعاكس من خلال تطوير قدرات جديدة نووية وفي مجال القذائف وقاما بنشرها.

يقوم الاتحاد الروسي بتحديث وتنويع قدراته في مجال الأسلحة النووية، ومن المرجح أن يزداد مجموع مخزونه النووي بشكل كبير خلال العقد المقبل. وسيكون ذلك النمو مدفوعا في المقام الأول بزيادة متوقعة في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي يمتلكها الاتحاد الروسي.

ومنظومة القذائف من طراز 9M729، التي تنتهك المعاهدة، ما هي إلا واحدة في سلسلة من المنظومات الروسية

وتهدد روسيا الآن بالرد بالمثل إن نشرت الولايات المتحدة قذائف متوسطة المدى في أوروبا، بيد أن روسيا قد نشرت بالفعل هذه القذائف في أوروبا بينما كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لا تزال سارية. ما نعلمه نحن وحلفاؤنا في منظمة حلف شمال الأطلسي هو أن روسيا قد أنتجت ونشرت عدة كتائب من بين عتادها قذائف انسيابية تطلق من الأرض من طراز 9M729 في جميع أنحاء روسيا، في انتهاك لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي انتهت الآن، بما في ذلك في غرب روسيا، مع القدرة على ضرب أهداف أوروبية حيوية. وبالمثل، تهدد الصين باستهداف حلفاء الولايات المتحدة الذين ينشرون على أراضيهم أي قذائف للولايات المتحدة، رغم أن الصين قد نشرت بالفعل الآلاف من القذائف المتوسطة المدى بهدف وضع الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا في خطر.

الآن وإذ لم يعد لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وجود بسبب الاتحاد الروسي، فإن الولايات المتحدة بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي للتهديد الذي تشكله القوات المزودة بالقذائف المتوسطة المدى التي تنشرها روسيا والصين بأعداد متزايدة، وهو ما فشلت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في منعه. اليوم، لا يوجد للولايات المتحدة قذائف متوسطة المدى تطلق من الأرض - لا شيء. وفي المقابل، طورت روسيا ونشرت عدة كتائب مزودة بتلك القذائف. وتملك الصين حوالي ٢٠٠٠ قذيفة كانت ستكون محظورة بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى حال كانت الصين طرفا فيها.

وعلاوة على ذلك، فإن اختبارات الطيران التي تجريها الولايات المتحدة لتطوير قدرات تقليدية تطلق من الأرض ليست استفزازية ولا مزعزعة للاستقرار. إنها رد حصيف لكفالة أن الولايات المتحدة لديها قدرات للدفاع عن مصالحنا في عالم ما بعد معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الذي أنشأته روسيا وهي تتويج لأنشطة الولايات المتحدة في البحوث

تدهور البيئة الأمنية. ولن تتجاهل الولايات المتحدة هذه الحقيقة ولا يمكن أن تتجاهلها. ولن نقف صامتين. وستتخذ الخطوات اللازمة لضمان أمننا وأمن حلفائنا وشركائنا، ويشمل ذلك اختبار نظم واستحداثها من أجل التصدي للتحديات التي نواجهها، فضلا عن الاستعداد للمشاركة فيما وصفه رئيسنا بأنه عهد جديد لتحديد الأسلحة.

ولا تزال الولايات المتحدة منفتحة لتحديد الأسلحة بشكل فعال ويمكن التحقق منه. وعلى النقيض من الادعاءات الشائعة لزملائنا الروس، أوضحنا رغبتنا في تحديد الأسلحة على نحو جدي يشمل الاتحاد الروسي والصين، ويتجاوز المعاهدات التي تركز على أنواع محدودة من الأسلحة النووية أو مدى القذائف. ونحن نرى أن هذا سيشكل نهجا أكثر فعالية للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

السيد هيكى (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٧، قضت على فئة كاملة من القذائف يتراوح مداها بين ٥٠٠ و ٥٠٠٠ كيلومتر. وقد كان ذلك أحد الإنجازات الرئيسية في تحديد الأسلحة بعد الحرب الباردة في أوروبا، وحقق المزيد من الأمن والاستقرار، ليس في أوروبا فحسب، بل وفي العالم بأسره.

وعلى مدى فترة طويلة، انتهكت روسيا المعاهدة سرا من خلال تطوير القذائف غير المطابقة ونشرها، وتحديدًا منظومة القذائف المحمولة من طراز 9M729. وهذه القذائف يصعب العثور عليها، وتنتشر سريعا، ويمكن أن تستهدف مدنا أوروبية برؤوس حربية تقليدية أو نووية. ورفضت روسيا الاعتراف بوجود القذائف إلى أن عرفت الولايات المتحدة باستخدام مسماتها الروسي. وتمثلت محاولة روسيا اللاحقة الوحيدة للانفتاح في عرض مدبر لإثبات المطابقة المزعومة للقذيفة. وكان ذلك

البرية والبحرية والجوية التي يجري تحديثها وتطويرها بدقة أكبر ومدى أطول ونتاج نووي أقل لتمكين استراتيجية روسيا النووية ومذهبها، بما في ذلك المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في نطاق ضيق. ونحن نرى أن الاتحاد الروسي لديه ما يصل إلى ٢٠٠٠ رأس حربية نووية غير استراتيجية من مختلف الأنواع. وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة حاليا لديها سلاح نووي غير استراتيجي واحد، هو القنبلة المدفوعة بالجاذبية من طراز B61.

وكذلك يسعى الاتحاد الروسي لامتلاك أسلحة نووية استراتيجية جديدة. وتشمل تلك الأسلحة طائرة غواصة مسيرة بدون ريان تعمل بالطاقة النووية وتحمل أسلحة نووية تهدف إلى تدمير المدن والموانئ الساحلية للخصم بموجة مدمية مشعة؛ وقذيفة انسيابية عابرة للقارات تعمل بالطاقة النووية وتحمل أسلحة نووية، تطلق من الأرض؛ وقذيفة تسليارية تطلق من الجو تحمل أسلحة نووية.

ولعل الاستغلال الأفضل لوقت المجلس يتمثل في مطالبة الاتحاد الروسي بالتصدي للتهديدات التي يشكلها على السلام والأمن الدوليين. فكم قذيفة من طراز 9M729 قد أنتجت، وأين هي؟ وما الذي حدث بالضبط في ٨ آب/أغسطس في روسيا؟ وما الذي تسبب في الانفجار؟ وأي منظومة كانت؟ وما الغرض الذي تخدمه هذه المنظومة؟

وفي الوقت نفسه، تواصل الصين التعجيل بزيادة حجم مخزونها من الأسلحة النووية من خلال التوسع السريع وتنويع ترسانتها النووية. ويشمل ذلك نظم إيصال جديدة حيث تعمل الصين لإنشاء ثلوث نووي جديد. كما تدرس كيفية إدراج النظم التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، ونظم القذائف التسيارية التي تطلق من الجو، والأسلحة النووية المنخفضة القوة في ترسانتها النووية المتنامية.

وعمليات التطوير هذه التي قام بها الاتحاد الروسي والصين، بالاقتزان مع سلوكهما العدواني والقهري، دوافع رئيسية وراء

وبوصف روسيا عضوا دائما في مجلس الأمن، فعليها مسؤولية الاضطلاع بدور حيوي في تعزيز الاستقرار الدولي. غير أن هذا السلوك يقوض مرة أخرى ادعاء روسيا بأنها شريك دولي مسؤول يدعم السلام والأمن الدوليين. وتتمشى الإجراءات التي تتخذها روسيا حاليا مع نمط عدواني يمثل تهديدا واضحا للسلام والأمن الدوليين.

السيدة غيغين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إحاطتهما.

وتصدر عن هذا الجهاز بانتظام مناشدات بالمحافظة على النظام الأمني وتعزيزه، وهو النظام الذي يضمه مجلس الأمن. ويشكل هذا أولوية مشتركة وهدفا مشتركا يقوم على ركائز تتمثل في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وعلى نحو ما ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر الماضي:

”مسؤوليتنا ... هي أننا مدينون بذلك لمن سبقونا ولمن نتحلم المسؤولية عن صون وتعزيز ذلك النظام من أجلهم في وقت يتعرض فيه الاختبار قوي“. (S/PV.8362، صفحة ٣).

وقد كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى عنصرا رئيسيا في ذلك. وتأسف فرنسا لعدم التمكن من التوصل إلى حل للإبقاء عليها سارية. فانهاء تلك المعاهدة يزيد من مخاطر عدم الاستقرار في أوروبا، ويقوض النظام الدولي لتحديد الأسلحة. وأود أن أؤكد أن موقف فرنسا واضح وثابت، وأنه ليس ثمة ما يبعث على الدهشة حيال ذلك.

إن استمرارية صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار وفعاليتها تقتضي الاحترام التام لتلك الاتفاقات وتنفيذها. وتحمل روسيا المسؤولية عن إنهاء المعاهدة، التي لا تزال تنتهكها على الرغم من

سيحدث في ظل ظروف مفتعلة، وكان من المستحيل تقييم مدى القذيفة.

وفي ١ شباط/فبراير، أعلنت الولايات المتحدة اعتزامها تعليق التزاماتها بموجب المعاهدة، مما أدى إلى عملية انسحاب لمدة ستة أشهر، انتهت في ٢ آب/أغسطس بانقضاء المعاهدة. وتحمل روسيا وحدها المسؤولية عن احتضار المعاهدة. وقد أيدت المملكة المتحدة والحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي تأييدا تاما قرار الولايات المتحدة بالانسحاب.

وفي السنوات الخمس الماضية، بُذلت جهود دبلوماسية عديدة لإقناع روسيا بالعودة إلى الامتثال. وأثارت الولايات المتحدة هذه المسألة مع روسيا أكثر من ٣٠ مرة، وقام الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي باتصالات عن طريق المجلس المشترك بين الناتو وروسيا بدون جدوى. ومع ذلك استمرت روسيا في الضرب بذلك عرض الحائط، مع تركيز خطابها على الوقائع والالتزامات المضادة وما إلى ذلك مما سمعناه مرة أخرى اليوم.

وفي ٢ آب/أغسطس، عندما انقضت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ذكر الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، إننا

”لن نحكي ما تفعله روسيا، فنحن لا نريد سباق تسلح جديدا، ولا نعتزم نشر قذائف نووية برية جديدة في أوروبا“.

وأوضح أن منظمة حلف شمال الأطلسي ستتصدى للأعمال العدوانية التي ترتكبها روسيا، ولكن كل ما نقوم به سيكون متوازنا ومنسقا ودفاعيا“.

ونؤيد الشرح الذي قدمته الولايات المتحدة للجدول الزمني لتطوير قذائفها الانسيابية التي تطلق من الأرض، والتي اختبرتها مؤخرا، ولا نرى أن الولايات المتحدة خالفت المعاهدة في أي وقت.

بها بعض الدول الموقعة. وقد سمح ذلك الإطار المتعدد الأطراف، الذي نشأ نتيجة إدراك العواقب الوخيمة المحتملة للأسلحة النووية، بتزويد البشرية بضمانات أمنية تحميها من الخطر النووي حتى يومنا هذا.

ومنحتنا معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي تم التفاوض عليها في أواخر الثمانينات سبباً للتفاؤل. وفي سياق يكافح فيه المجتمع الدولي لتخفيف التوترات الناجمة عن المسألتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية، يثير زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الآن مخاوف من تجدد سباق التسلح الذي يمكن أن يقوض المكاسب التي تحققت في مجال عدم الانتشار النووي. وإذا لم نتوخ الحذر، فإن نهاية معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى سيمثل خطراً يتمثل في أن تصبح تلك خطوة أولى ضمن سلسلة من الخطوات من شأنها أن تزيد من تعقيد مراقبة القذائف التسيارية وأسلحة الدمار الشامل. والمبادرات التي اتخذها مؤخرا الطرفان الموقعان على المعاهدة تتجه إلى إظهار تلك النقطة الأخيرة.

وبالنظر إلى هذا الخطر، فإن موقف كوت ديفوار يتماشى تماماً مع موقف الأمين العام، الذي أعرب عن أسفه إزاء إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في ٢ آب/أغسطس. وفي ضوء تفاقم التهديدات الأمنية الحالية، يعتقد بلدي أن أي مبادرة تهدد الأطر الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يمكن أن تسهم في تقويض المكاسب التي تحققت في صون السلم والأمن الدوليين.

لذلك تناشد كوت ديفوار على سبيل الاستعجال الطرفين الروسي والأمريكي، بوصفهما صاحبا مصلحة وضامنين للمعاهدة، استئناف الحوار من أجل إنقاذ هذا المثال الساطع للتعاون بين القوتين النوويتين الرئيسيتين. ويود بلدي، الذي كان علاوة على ذلك من أوائل الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية المعتمدة في عام ٢٠١٧، أن يغتنم الفرصة التي

دعواتنا إلى استمرار تنفيذها. ويزيد تطوير روسيا منظومة جديدة للقذائف المتوسطة المدى من تحديد المصالح الأمنية الأوروبية. ونأسف لعدم إبدائها مرة أخرى أي استعداد للامتنثال لالتزاماتها الدولية، وعدم اتخاذها أي خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

وفي السياق الحالي، نود الإبقاء على التزام مدرّوس ومتوازن ومسؤول لكفالة أمن مواطنينا والحفاظ على السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. بيد أن هذا الأمر يتطلب أيضاً استعادة الثقة المتبادلة والحوار ومنحنا الوسائل اللازمة للقيام بذلك.

فلا يمكن للعالم أن يشارك في سباق جديد للتسلح سندفع جميعاً ثمنه؛ الأمر الذي سيشكل خطوة خطيرة إلى الوراء، مما يضر بالمكاسب التي يركز عليها أمننا. إن دعم عمليات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وتعزيزها أمر أساسي، مع مراعاة تدهور بيئتنا الأمنية.

ويجب أن نضاعف جهودنا للحفاظ على الصكوك القائمة لتحديد الأسلحة التقليدية والنووية وإعادة بناء إطار دولي قوي. ويجب أن يستند إلى صكوك حقيقية ويمكن التحقق منها وإلى القانون للحفاظ على الإنجازات التي تحققت في العقود الأخيرة والاستفادة منها والتصدي للتحديات الاستراتيجية في المستقبل. وستواصل فرنسا العمل من أجل تعزيزه، وتشجع جميع الجهات الفاعلة الأخرى على أن تحذو حذونا.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بعقد جلسة الإحاطة هذه ويشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

مع دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عامها الخمسين، أصبح هيكّل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي الذي نفذ بعد مفاوضات صعبة ومن خلال حلول وسط جريئة مهدداً الآن جراء التراجع التدريجي عن الالتزامات التي تعهدت

السيد تروبولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئاسة بولندا على عقد هذه الجلسة. كما نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

أولاً نأسف على الإنهاء الرسمي في بداية الشهر لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى بين روسيا والولايات المتحدة بسبب إدعاءات انتهاك أحد الطرفين للمعاهدة. وفي ذلك الصدد، نلاحظ مع بالغ القلق زيادة حدة التوترات الناجمة عن هذه الحالة.

وننتفهم أن هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار يواجه تهديداً كبيراً مع إمكانية فعلية لاستئناف سباق التسلح الذي اعتقدنا أنه من مخلفات عصر الحرب الباردة. وتؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها الثابت بالالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وركائزها الثلاث الأساسية - وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، نرى أن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى شكلت استكمالاً ممتازاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أدّى إلى إحراز تقدم كبير في القضاء على القذائف التقليدية والنووية وكذلك في الحد من خطر المواجهة النووية التي كانت تعتبر وشيكة آنذاك.

ونعتقد أنه لا يسعنا السماح بتعرض البشرية والأرض مرة أخرى للأضرار الإنسانية والبيئية الكارثية الناجمة عن استخدام تلك الأسلحة وتطويرها واختبارها. لذلك ندعو الطرفين إلى التفكير ملياً في قرارتهما والامتناع عن الخطاب العدواني والإجراءات المزعزعة للاستقرار وكذلك النظر في العودة إلى طاولة الحوار بغية استعادة تدابير بناء الثقة عن طريق إبرام اتفاق وتنفيذه على نحو فعال حيث تحترم الالتزامات المتفق عليها في هذا الاتفاق بطريقة مستدامة.

في الختام، نؤيد دعوة الأمين العام الطرفين إلى تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن

أتاحتها جلسة المجلس هذه لبحث جميع الدول الأطراف في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف لمنع الانتشار على تكثيف الجهود لحماية المكاسب الحالية من خلال الحوار المستمر.

وكوت ديفوار تدعو أيضاً البلدان التي لم تنتضم بعد إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك بغية الإسراع بدخول المعاهدة حيز النفاذ لأننا مقتنعون بأن الحفاظ على الهيكل الدولي لعدم الانتشار هو في المقام الأول مسألة مسؤولية جماعية، كما أن وفد بلدي يحذو أمل قوي في تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي من المقرر أن ينتهي العمل بها في شباط/فبراير ٢٠٢١.

إن نجاح إجراءاتنا المشتركة في مجال عدم الانتشار يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بتدابير بناء الثقة بين الدول الأطراف في المعاهدات ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، تعتقد كوت ديفوار أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات بشأن عدم استخدام تلك الأسلحة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً. وذلك شرط ضروري لتبديد أي مجال للشك والريبة قد يحفز إحجام بعض الدول عن الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى حظر أسلحة الدمار الشامل بحزم.

ولا يزال الضمير الإنساني يعاني من الآثار التي لا تمحى الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية. وأي استخدام آخر لذلك النوع من الأسلحة من شأنه أن يعكس الإفلاس الأخلاقي لحضارتنا. وترى كوت ديفوار أن صون السلم والأمن الدوليين ومسؤوليتنا الجماعية، ولكن الدول التي لديها قدرات نووية عليها دور حاسم تظطلع به في حماية الاستقرار الذي تحقق مع نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار الصكوك المتعددة الأطراف والثنائية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل.

ومع ذلك، لا يمكن أن تقتصر مناقشتنا على الاتهامات والاتهامات المضادة. ومن المهم أن تدخل روسيا والولايات المتحدة في حوار نشط وبناء من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ تدابير لتحقيق الاستقرار وبناء الثقة. فنشوب سباق تسلح جديد لا يصب في مصلحة أحد. وعلاوة على ذلك، تذكرنا القوة التدميرية للأسلحة النووية التي لا مثيل لها ليس فقط بالحاجة إلى منع أي انتشار، بل وبضرورة إحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وعلى وجه التحديد، تدعو بلجيكا روسيا والولايات المتحدة إلى الدخول في حوار بناء من أجل وضع مبادرات ترمي إلى تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، واتخاذ خطوات حازمة للحد من ترسانتيهما النوويتين، بما في ذلك منظومات الأسلحة من جميع الأنواع. ونشدد أيضا على أهمية تمديد معاهدة ستارت الجديدة بعد عام ٢٠٢١. فسيؤدي انقضاء المعاهدة إلى إنهاء أي قيد على القوات النووية الاستراتيجية لكلا البلدين.

ويجب ألا ننسى مسؤولية الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المساهمة في تحديد الأسلحة من خلال الإجراءات التي تتخذها والمشاركة في المداولات الدولية. فسيأخذنا تطوير القدرات الجديدة والتوسع في الترسانات بعيدا عن الأهداف المتفق عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأخيرا، أود أن أشدد على أن النظام العالمي لعدم الانتشار عنصر بالغ الأهمية في النظام المتعدد الأطراف، المستند إلى القانون الدولي. إن لنا جميعا مصلحة وطنية في نظام عالمي يقوم على تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم بشأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ويقدر وفد بلدي أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والدخول في مفاوضات بشأن تدابير جديدة لتحديد الأسلحة.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

يساور بلجيكا قلق بالغ إزاء المخاطر الحالية في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح. إن إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتهديدات لخطوة العمل الشاملة المشتركة وأوجه الغموض التي تكتنف مستقبل معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ومسألة كوريا الشمالية كلها أمور تبعث على القلق.

وتعكس تلك التطورات الأخيرة تزايد الاستقطاب داخل المجتمع الدولي حيث تراجعت الثقة والتعاون بين الدول بشكل كبير. وتشكل هذه البيئة تحديا كبيرا للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح وتجعل تحقيق التقدم المطلوب بشكل عاجل في وقت تزداد فيه مخاطر الانتشار أكثر صعوبة.

وكما ذكر سابقا، كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ركيزة للأمن الأوروبي والدولي لأكثر من ٣٠ عاما. وبفضل المعاهدة، تم القضاء على ما يقرب من ٣٠٠٠ قذيفة تحمل رؤوسا نووية أو تقليدية من الأراضي الأوروبية ودمرت بطريقة يمكن التحقق منها. لذلك مثلت المعاهدة مساهمة ملموسة في الوفاء بالتزامات الولايات المتحدة وروسيا في مجال نزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لذلك تعرب بلجيكا عن بالغ استيائها لفسخ معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونعرب عن الأسف لأن روسيا لم تستجب للدعاءات الدولية المتكررة لها باستئناف تنفيذ التزاماتها التعاقدية. فكان فسخ المعاهدة هو النتيجة.

ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتستتير جنوب أفريقيا في تأييدها للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بتجربتنا الخاصة، باعتبارنا البلد الوحيد حتى الآن الذي طور أسلحته النووية ثم قضى عليها طوعا من أجل أطفالنا والأجيال المقبلة.

وتشارك جنوب أفريقيا غالبية الدول الأعضاء في الإعراب عن عميق القلق إزاء العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، على النحو المبين بدقة في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وناشد مجتمع الأمم المتحدة التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن ليتسنى أن تدخل معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. فنحن بحاجة إلى اثنين آخرين فقط من الموقعين كي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وتؤكد جنوب أفريقيا مجددا رأيها المتمثل في أن معاهدة حظر الأسلحة النووية خطوة جريئة وإيجابية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية وتعزز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق لأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال عرضة لتوترات كبيرة نتيجة لعدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة والتعهدات ذات الصلة التي قُطعت في المؤتمرات الاستعراضية للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

وتمثل الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، التي ستتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، فرصة لإحراز تقدم عاجل بشأن نزع السلاح النووي. وترى جنوب أفريقيا أن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي عمليتان يعزز كل منهما الآخر وتتطلبان إحراز تقدم عاجل لا رجعة فيه على كلتا

يتمثل الشاغل الرئيسي لجنوب أفريقيا في مسائل السلم والأمن الدوليين في الخطر الذي يهدد البشرية من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية ووسائل إيصالها. ومن رأينا الثابت أن الضمان الوحيد ضد التفجير المقصود أو العارض لهذه الأسلحة هو القضاء التام عليها. ومن دواعي القلق بنفس القدر، أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تصر على تحديث ترساناتها النووية ووسائل إيصالها، في انتهاك صارخ لنص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والواقع إنه لمن المقلق للغاية أن ينفسخ صك راسخ لتحديد الأسلحة مثل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، لا يجعل منطقة أوروبا فحسب، بل العالم بأسره عرضة لخطر حرب وكوارث نووية. ونود أيضا أن نغتني هذه الفرصة المناسبة لنحث كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على استئناف المناقشات بشأن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (New START) قبل انقضائها في عام ٢٠٢١. وسيكون هذا التعهد من الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية الرئيسية بمثابة تقدير ملائم ومناسب لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لوجودها في عام ٢٠٢٠. وسوف نحتفل في عام ٢٠٢٠ أيضا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة - برلمان شعوب العالم، الذي ساعد هذان البلدان في إنشائه.

وبما أن المجتمع الدولي سيحتفل باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام، فليكن هذا بمثابة تذكير مؤلم ومستمر للمجتمع الدولي بعدم الوفاء بالالتزامات والتعهدات بالقضاء على الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في أول قرار (القرار ١ (د-١) الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ - أي منذ ٧٣ عاما.

وإذ نقرب في عام ٢٠٢٠ من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة نرى أنه ينبغي لنا أن نفكر مليا،

التي تترىب بنا من كل حذب وصوب. فعلمنا اليوم لا يحتمل ولا يسعه المزيد من الفوضى والزعزعة للاستقرار والأمن الدولي. إن اختيار هذه المعاهدة وتداعياته المحتملة، قد يقوض اتفاقيات الحد من الأسلحة الأخرى ويعجل باختيار المنظومة العالمية التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ويقوض الأمن العالمي ويهدم ركيزة أساسية من ركائز الحد من التسليح، خاصة وأنه تم استغلال الفرصة من قبل البعض بهدف عدم الالتزام بأحكام الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات العلاقة بالحد من الأسلحة النووية.

من المؤسف أن عقيدة الردع النووي في السياسات الأمنية لجميع الدول الحائزة على تلك الأسلحة لا تزال حاضرة في الأذهان. وما فتئ الإحباط يتزايد فيما يتعلق بتباطؤ وتيرة وخيبة الأمل إزاء تراجع نزع السلاح النووي، وتزايد المخاوف بشأن العواقب الإنسانية الوخيمة والكارثية والمساوية لاستخدام سلاح نووي جديد.

ونؤكد هنا أن السبيل الوحيد للقضاء على التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية هو القضاء عليها بشكل كامل. فاستمرار حيازة وامتلاك هذه الأسلحة الفتاكة في حد ذاته يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. والتوصل من مسؤولية الامتثال لأحكام الاتفاقيات المبرمة للحد من هذا الخطر، يعطي مؤشرات خاطئة للدول الأخرى الحائزة على الأسلحة النووية، والتي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كإسرائيل والدول التي يناقش مجلسنا ملفاتها النووية ككوريا الشمالية وجمهورية إيران الإسلامية.

في الختام، ندعو الأطراف إلى تجنب أي تصعيد، واللجوء إلى حوار فعال واعتماد تدابير لبناء الثقة، يهدف إلى التوصل إلى اتفاق جديد مشترك للحد من نشر الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى، وربما العدول عن إلغاء أو تعزيز المعاهدة محل النقاش.

الجهتين، وسيؤدي التركيز الانتقائي على تدابير عدم الانتشار، وعدم إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي إلى تقويض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإضعاف نظام عدم الانتشار. إن القضاء التام على الأسلحة النووية والضمانات الملزمة قانوناً بأنها لن تُنتج مطلقاً مرة أخرى هما الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة النووية على نحو ما رأيناه في هيروشيما وناغازاكي عام ١٩٤٥.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تؤكد مجدداً التزامها بتعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة في التصدي للتحديات الراهنة، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا سيدتي الرئيسة، ونشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

تولي دولة الكويت اهتماما بالغا لكل ما من شأنه توطيد وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في العالم، وضمان استتباب السلم والأمن الدوليين. وموضوع نقاشنا اليوم مسألة في غاية الأهمية، تؤثر بشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين. وإنه لمن المؤسف أن نرى معاهدة تاريخية كهذه بالغة الأهمية، أبرمت في ظروف دقيقة وحرجة، وفي أوج الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي آنذاك، تنهار وتلاشى. وهذا الأمر لا شك بأنه مثير للقلق. فإذا ما عدنا للتاريخ سنجد أنه كان للمعاهدة أثر إيجابي بالغ الأهمية، حيث استطاع الطرفان ومن خلال التزامهما بأحكامها من تدمير وإزالة ما يناهز ٢٧٠٠ من أنظمة الصواريخ، وذلك في عام ١٩٩١، وساهمت في خفض التوترات القائمة في تلك الفترة بشكل ملحوظ، وأثمرت في الحفاظ على السلام والاستقرار الدولي بصورة ملموسة، وعلى وجه الخصوص في أوروبا. وكان العالم يتطلع ويتوق إلى خفض نشر الصواريخ النووية القصيرة ومتوسطة المدى. ولكنه وبعد ما حدث، بدأ يتبدد هذا الأمل، لا سيما في ضوء التحديات التي نعيشها، والمخاطر المحدقة

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على وجوب أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية قدوة وأن تمنع سباق تسلح نووي جديد، ينبغي تذكّر أن ميزته الوحيدة هي قدرته التي لا رجعة فيها على تدمير الحياة على كوكبنا. وعليه، فإننا مقتنعون بضرورة اتباع المسار الدبلوماسي كوسيلة للحفاظ على الهيكل الدولي لعدم الانتشار، في المقام الأول، ثم استئناف القضاء التدريجي على الأسلحة النووية. إن تفادي الأعمال أو القرارات الأحادية الجانب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار أمر بالغ الأهمية في هذا الصدد.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

وفي إطار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى تم تدمير قرابة ٣٠٠٠ قذيفة أرضية متوسطة المدى، وجرى التحقق من ذلك. وكانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ركيزة مهمة وحجر زاوية أساسيا للأمن الأوروبي - الأطلسي وإسهاما في نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد تابعت ألمانيا بقلق شديد زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الآونة الأخيرة. لكن لنكن واضحين تماما: يتحمل الاتحاد الروسي وحده المسؤولية عن احتضار المعاهدة في الآونة الأخيرة. فالاتحاد الروسي هو من طور ونشر منظومة القذائف - طراز 9M729 - التي انتهكت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتسبب في مخاطر كبيرة تحدى بالأمن الأوروبي - الأطلسي. وهذا أمر مؤسف للغاية لأننا نرى أنه لا يسعنا تحمل تأكل هيكل نزع السلاح العالمي وأنا بحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى الحفاظ عليه وتعزيزه.

ومستقبل تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي هو مسألة تهمنا جميعا ومسألة على مجلس الأمن أن يناقشها. إن إجراء الولايات المتحدة اختبارا لقذيفة انسيابية تقليدية في حد ذاته أمر لا يستحق اهتمام المجلس.

السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إننا نعتبر الدعوة لعقد هذه الجلسة حسنة التوقيت، لأن مجلس الأمن أدى منذ البداية دورا حاسما في الجهود المبذولة للحد من انتشار الأسلحة النووية. ونشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها القيمة.

وفي ظل الظروف التي تجمعنا اليوم، تود بيرو أن تؤكد مجددا موقفها التاريخي تأييدا لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، فضلا عن دعمها المطلق لكل التدابير والصكوك الدولية التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف. ونرفض أي تهديد نووي، وكذلك إنتاج الأسلحة النووية وصنعها ونشرها. وذلك هو سبب تأييدنا لإيجاد عالم خال من هذه الأسلحة، من خلال معاهدة حظر الأسلحة النووية وعن طريق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فضلا عن فرض حظر كامل على اختبار الأسلحة النووية ونشرها في الفضاء الخارجي أو المحيطات أو غيرها من المواقع الأرضية. وفي هذا السياق، تكرر بيرو دعوتها للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير محددة للامتناع على الأقل بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن الحالة الراهنة مثيرة للقلق نظرا للأعمال التي يبدو أنها تهدف في نهاية المطاف إلى تفكيك هيكل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والقانون النووي. وتعرب بيرو عن أسفها العميق لتعليق العمل بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لما لها من أثر إيجابي على تعزيز بناء الثقة والأمن العالمي والنظام الدولي المستند إلى القواعد. ونشجع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار والتوصل إلى اتفاقات على أساس مبادئ اللارجعة وقابلية التحقق والشفافية. وعلى وجه الخصوص، نحث الدولتين على تمديد العمل بالمعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والاتفاق على سياسات جديدة لتحديد الأسلحة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنتقل أيضا إلى الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تصادف العام القادم، والمعاهدة هي حجر الأساس لدبلوماسية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. لقد تحققت إنجازات مشهودة في ظل تلك المعاهدة خلال خمسة عقود، ولكن في عام ٢٠٢٠ يجب علينا أن نبني على تلك الإنجازات ونضع أساسا لمستقبلها، الأمر الذي يتطلب أيضا إعادة الالتزام بنزع السلاح النووي.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): نعرب عن امتناننا المعهود لوكيلة الأمين العام ناكاميتسو على الإحاطة التي قدمتها للتو.

وبوصف جمهورية غينيا الاستوائية بلدا محبا للسلام والحوار والأخوة فيما بين الأمم والشعوب التي يتألف منها هذا الكوكب، لا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها إزاء مسار الأحداث التي دفعتنا إلى عقد هذه الجلسة هنا والآن. نحن نشعر أننا نتحرك بصورة خطير، وليس للمرة الأولى في تاريخنا الحديث، نحو سباق تسلح جديد.

وبتيسير من هذه المنظمة، التي نحن جميعا أعضاء فيها، فإن التسوية السلمية للنزاعات والحوار والدبلوماسية - وخاصة الدبلوماسية الوقائية - هي الآليات التي مكنت من وجود سلام عالمي نسبي على مدى ثلاثة أرباع قرن. وهذا الإنجاز تهدده الأحداث التي تجري في أنحاء مختلفة من العالم.

لقد تبين أن التقدم العلمي السريع الذي حققته البشرية في القرن الماضي كان سيفاً ذا حدين، وكما تم وصفه ببراعة. من ناحية، تسهل التكنولوجيا تنمية ورفاهية وتقدم العديد من المجتمعات والناس، ولكن من ناحية أخرى عندما يتم تسخير المعرفة لخدمة الصناعات العسكرية وصناعة الأسلحة فإن التكنولوجيا نفسها التي أتاحت إحراز ذلك التقدم تهدد بالقضاء على أسلوب حياتنا.

لكن انتهاك روسيا للمعاهدة هو جزء من نمط سلوك أوسع نطاقا تنتهك روسيا من خلاله تنفيذ عدد من الاتفاقات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتحايل عليه وتغفاده. وقد أسهمت الإجراءات التي اتخذتها روسيا في حدوث تطور مثير للقلق، هو التآكل العام لهيكل تحديد الأسلحة وتطوير قدرات جديدة واتجاهات انتشار خطيرة.

وعلى الرغم من هذه التطورات المثيرة للقلق، وبسببها، فإن ألمانيا مقتنعة أكثر من أي وقت مضى بأنه يتعين أن تخطى المسائل المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة بالأولوية على جدول أعمال المجتمع الدولي برمته وككل. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى أمرين، وكان وزير الخارجية هيكو ماس قد أثار هاتين النقطةين في جلسة مجلس الأمن بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي عقدت في هذه القاعة في ٢ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8500).

أولا، يجب اتخاذ خطوات ملموسة للحد من خطر التصعيد غير المتعمد. إن المزيد من الشفافية والحوار بشأن المذاهب النووية، ووضع القوات في السياقات العسكرية، وقنوات الاتصالات التي لا تتأثر بالأزمات، وضبط النفس علانية، والتقليل من الغموض، يمكنها جميعا أن تسهم إسهاما كبيرا في تهيئة بيئة أمنية مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

ثانيا، نحن بحاجة إلى خريطة طريق تعيدنا إلى المسار الصحيح لنزع السلاح من خلال الحفاظ على الترتيبات القائمة لتحديد الأسلحة ووضع المزيد منها. وليس ثمة مجال للمغالاة في إسهام المعاهدة الجديدة بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في تحقيق الأمن والاستقرار. وفي ظل البيئة الأمنية الحالية، من الضروري الحفاظ على قيود قابلة للتحقق لأكبر الترسانات الاستراتيجية، وتمديد تلك المعاهدة التاريخية والبناء عليها. وتقع على عاتق روسيا والولايات المتحدة مسؤولية في هذا الصدد.

في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يجب أن يكون الخيار الوحيد هو المضي قدماً على الطريق الصحيح. ورغم أن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى كانت ثنائية الطابع إلا أن جميع الدول شعرت بتأثيرها الإيجابي. كانت المعاهدة جزءاً مهماً من البنية التحتية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. فلقد ساهمت، على الأقل إلى حد ما، في تقليل خطر الأسلحة النووية والتقليدية. لذلك نأسف لإلغاء هذه المعاهدة. إنها خطوة كبيرة إلى الوراء في صون السلم والأمن الدوليين. إننا نشاطر وكالة الأمين العام ناكاميتسو قلقها من أن انهيار المعاهدة سيزيل أحد القيود القليلة على تطوير فئات خطيرة من الصواريخ.

لا يرغب وفد بلادي في استخدام هذا الاجتماع البالغ الأهمية لتحديد من هو الحق ومن المخطئ. إن المخاطر كبيرة جداً. ولذلك أود أن أ طرح النقاط التالية.

أولاً، تأسف إندونيسيا لعدم قدرة الأطراف المعنية على مواصلة الحوار لدعم معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. إننا نشعر بالقلق لأن إنهاء المعاهدة يمكن أن يؤدي إلى سباق تسلح جديد. وبالنظر إلى أن البعض بالفعل يقومون بتحديث الأسلحة النووية وتطوير تكنولوجيات جديدة للتسلح، فإن غياب المعاهدة سيؤدي إلى تعاظم الضغط الكبير الذي يثقل كاهل النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، مما يغذي عدم الاستقرار.

ثانياً، تدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، لأن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي والعالمي هو أولويتنا المشتركة. يجب أن نتمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد، وفي ظل تعددية أطراف فعالة والتفاوض الهادف باعتبارها مبادئ أساسية. وأود أن أسترعي انتباه الأطراف المعنية إلى بعض الصكوك الحيوية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام والاستقرار، ولا سيما معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي تشدد على تدابير بناء الثقة كأساس للعلاقات

لذلك نأسف لاستمرار استثمار هذا القدر الكبير من الأموال في صناعة الأسلحة، عندما يمكن استخدام تلك الموارد في إحراز تقدم في العديد من المجالات الأخرى التي يسودها الفقر واللامساواة. هذان العاملان - الفقر واللامساواة - هما بالتحديد السببان الجذريان لمعظم الصراعات التي تدفع البلدان إلى تسليح نفسها أكثر فأكثر، وبأسلحة تزداد تطوراً.

يعتقد بلدي أن أعضاء مجلس الأمن، وخاصة الأعضاء الدائمين، يتحملون مسؤولية كبيرة، ويجب أن يجسد هذا الوضع سلوكهم على مسرح العلاقات الدولية. نحن الآن في القرن الحادي والعشرين، ولا يمكن اعتبار الجغرافيا السياسية لعبة الفوز المطلق مقابل الخسارة المطلقة والمستندة إلى اقتناء الكم الأكبر من الصواريخ والصواريخ الأفضل والصواريخ ذات المدى الأكبر.

إن انهيار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في الآونة الأخيرة هو حقيقة مؤسفة تجعل العالم مكاناً أقل أماناً. وتعتقد غينيا الاستوائية أنه يتعين على الولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يثقا ببعضهما البعض وأن يتعاونوا مع بعضهما البعض، ليس من أجل سلامتهما وحدهما ولكن من أجل سلامة الكوكب بأسره. يجب على كلا البلدين، حتى ولو لمجرد أنهما عضوان دائمان، أن يكونا مثلاً يُحتذى به، وأن يستفيدا بشكل أكبر من القوة الناعمة في دبلوماسيتهما، ولا سيما في سياق ظهر فيه عدد أكبر من الأطراف الحائزة لقدرات نووية قصيرة ومتوسطة المدى وعابرة للقارات، خلافاً لزمّن الحرب الباردة.

يجب على المجتمع الدولي وحلفاء كلا البلدين العمل على تهيئة الظروف اللازمة ووضع تدابير لبناء الثقة حتى تتمكن واشنطن وموسكو من إعادة التفاوض على هذه المعاهدة، والاستفادة من الفرصة التي يمثلها هذا التحدي، والتعمق في قضايا نزع السلاح، على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): استمع الوفد الصيني باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها وكالة الأمن العام ناكاميتسو. إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، الموقعة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ١٩٨٧، هي معاهدة مهمة في تحديد الأسلحة ونزع السلاح. بهدف تعزيز الاستقرار الاستراتيجي، خففت هذه المعاهدة بشكل فعال من سباق التسلح بالصواريخ المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في أوروبا. وقد ساعدت في تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة بين الدول الكبرى، وخففت التوترات الدولية، وعززت نزع السلاح النووي.

وفي الوقت الذي ندخل فيه قرنًا جديدًا، فإن حماية فعالية معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تكتسي أهمية عملية كبيرة، ليس للولايات المتحدة والاتحاد الروسي فحسب بل وأيضًا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. كان ينبغي للبلدين التعامل بشكل سليم مع الخلافات حول الامتثال للمعاهدة من خلال الحوار والتشاور من أجل الحماية الجادة لفعالية هذه المعاهدة.

ومع ذلك، أدى انسحاب الولايات المتحدة الأحادي الجانب من المعاهدة إلى زوالها، الأمر الذي سيكون له تأثير سلبي بعيد المدى على التوازن والاستقرار الاستراتيجي العالمي، وعلى الأمن الإقليمي في أوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك على النظام الدولي لتحديد الأسلحة.

وينبغي أن يكون المجتمع الدولي واضحاً إزاء هذا الأثر.

وقد أوضحت الصين موقفها في مناسبات كثيرة فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ومن غير المقبول استغلال الصين ذريعة للانسحاب من المعاهدة. وترفض الصين الاتهامات الباطلة التي أدلى بها ممثل الولايات المتحدة.

ويشهد العالم تغيرات عميقة وغير مسبقة في هذا القرن، كما لم نشهدها أبداً. ويظل السلام والتنمية والتعاون المفيد

بين رابطة دول جنوب شرق آسيا وشركائها. دول رئيسية كانت أطرافاً في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى هي أيضاً أطراف في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا. وبالتالي تظل الالتزامات التي تنص عليها المعاهدة الأخيرة سارية.

ثالثاً، تؤكد إندونيسيا على حتمية الحفاظ على النظم العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والنهوض بها. ويوصف إندونيسيا طرفاً في كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويوصفها أحد المؤيدين الرئيسيين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية ومنسقة للفريق العامل المعني بنزع السلاح التابع لحركة بلدان عدم الانحياز، تواصل إندونيسيا دعم كل جهد ممكن للحد من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وتخفيضها وإزالتها في نهاية المطاف. ونؤكد من جديد التزامنا الطويل الأمد بتحديد الأسلحة النووية ونزعها وفقاً للمعاهدات وبشكل فعال ويمكن التحقق منه.

بينما نأمل في أن تتفاوض الأطراف المعنية على وضع صك جديد وأكثر فعالية لتحل محل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، فإننا سنرحب بإجراء مناقشة مبكرة حول مستقبل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة وغيرها من اتفاقات تحديد الأسلحة.

وإذ تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أو معاهدة بانكوك، من أجل ضمان أمن المنطقة واستقرارها، فإنها تدعو جميع الأطراف المعنية إلى التوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك في أقرب وقت ممكن.

إن وجود حتى سلاح نووي واحد، بشكل متعمد أو عرضي، يشكل مخاطر هائلة بوقوع كارثة. في الواقع، لا جهات محقة ولا مخطئة يجب أن تحوز مثل هذه الأسلحة. وكما أكدت إندونيسيا مراراً وتكراراً، فإن القضاء التام عليها هو الضمان الوحيد ضد هذا الخطر.

اتّبع الصين دائماً سياسة دفاعية وطنية ذات طابع دفاعي. ونُشرت جميع قذائف الصين الأرضية المتوسطة المدى داخل الأراضي الصينية، وهي لأغراض دفاعية فقط، ولا تشكل أي تهديد لأي بلد آخر. وتعارض الصين بشدة محاولات الولايات المتحدة نشر قذائف أرضية متوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وتأمل أن تمارس الولايات المتحدة ضبط النفس والتحلي بالعقلانية في هذا الصدد.

ولا شك أن النظام التعاهدي الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، باعتباره حجر الزاوية في تحقيق التوازن والاستقرار الاستراتيجي العالمي، أساسي لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ويشكّل نزع السلاح النووي، باعتباره أحد الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جزءاً هاماً من الحوكمة العالمية في المجال النووي. وينبغي أن تأخذ جميع البلدان بمبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وضمان الأمن غير المنقوص للجميع والعمل على عملية نزع السلاح بصورة تدريجية.

وينبغي للبلدان الحائزة على أكبر الترسانات النووية الوفاء جدياً بالتزامها الرئيسي والاستثنائي المتمثل في نزع السلاح النووي. ونؤيد الجهود السياسية والدبلوماسية التي تبذلها روسيا في هذا الصدد. ونؤيد ونشجع روسيا والولايات المتحدة على مواصلة الحوار بشأن الأمن الاستراتيجي والمسائل الثنائية لنزع السلاح النووي، والالتزام بتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ومواصلة إجراء تخفيضات في ترسانتهما النووية إلى حد كبير بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وملزمة قانوناً، تهيئةً للظروف اللازمة للنهوض بعمليات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وأود التشديد على أن أي مفاوضات لتحديد الأسلحة ينبغي أن تراعي بشكل كامل القوة العسكرية الوطنية عموماً وأن تحترم مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع، وهو أحد المبادئ الأساسية لتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وقد أوضحت

لكل الأطراف من الاتجاهات السائدة في هذا العصر حيث تسيطر قوى السلام على عناصر الحرب. وفي الوقت نفسه، فإن عوامل عدم الاستقرار وعدم اليقين فيما يتعلق بالأمن الدولي تزداد ظهوراً. وتعتبر تعددية الأطراف أكثر السبل فعالية لمواجهة تحدياتنا المشتركة.

وينبغي لجميع البلدان الحفاظ بحزم على النظام الدولي بأن تضع القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه في صميمه، وتعتمد المفهوم الجديد للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وتحترم احتراماً كاملاً شواغل الأمن المشروعة والمبررة لجميع الدول، والعمل بجد لتهيئة بيئة أمنية دولية سلمية ومستقرة، وتعزيز بناء مستقبل مشترك للبشرية.

ويعهد ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن والدوليين. وينبغي لأعضاء المجلس الوفاء جدياً بالتزاماتهم في هذا الصدد. وينبغي لجميع البلدان الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها تقويض المصالح الأمنية للبلدان الأخرى.

وأعلنت الولايات المتحدة بالفعل، قبل انسحابها الرسمي من المعاهدة، عن خطتها الرامية إلى تعجيل العمل على تطوير القذائف المتوسطة المدى ونشرها. وأجرت مؤخراً تجربة إطلاق لنوع جديد من القذائف الانسيابية الأرضية. وتحت الصين بقوة هذا البلد على اعتماد موقف يتسم بأقصى قدر من المسؤولية وضبط النفس والحفاظ جدياً على نظام تحديد الأسلحة الحالي لمحاولة الحفاظ على التوازن والاستقرار الاستراتيجي العالمي والسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وهذه رسالة مشتركة من المجتمع الدولي.

ويمثّل انسحاب الولايات المتحدة من المعاهدة فعلاً سلبياً آخر في سعيها إلى تحقيق النزعة الانفرادية والتنصل من الالتزامات الدولية. ويبدو أن هدفها الحقيقي هو جعل المعاهدة غير ملزمة والسعي إلى تحقيق ميزة عسكرية انفرادية مطلقة. وقد

وبموجب المعاهدة، أُزيلت حوالي ٣ ٠٠٠ قذيفة ودُمرت على نحو يمكن التحقق منه. ويؤسفنا فشل جهود الولايات المتحدة الطويلة الأمد للحفاظ على المعاهدة. ويشكل تآكل هذا العنصر الهام في الهيكل الأمني الأوروبي تحدياً آخر للأمن الدولي.

ويتحمل الاتحاد الروسي وحده المسؤولية عن زوال المعاهدة. وقد أعرب الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي منذ سنوات عديدة عن قلقهم إزاء امتثال روسيا للمعاهدة، بما في ذلك داخل المجلس المشترك بين الناتو وروسيا.

وأكد الحلفاء في الناتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أن روسيا قد طورت ونشرت منظومة القذائف SSC-8، المعروفة أيضاً باسم 9M729 مما يمثل انتهاكاً للمعاهدة. ويؤسفنا أن روسيا لم تبد أي استعداد ولم تتخذ أي خطوات لكفالة تنفيذ المعاهدة على نحو شفاف وفعال ويمكن التحقق منه.

ويتعين علينا اتخاذ خطوات لضمان أمننا في عالم ما بعد المعاهدة. ومع ذلك، لا تعترف المنظمة وضع قذائف نووية برية جديدة في أوروبا، في حين قررت روسيا نشر قذائفها SSC-8 عبر المناطق الأوروبية. ومن الصعب الكشف عن هذه الصواريخ فضلاً عن أن بإمكانها حمل رؤوس حربية نووية أو تقليدية، مما يزيد إلى حد كبير من خطر اندلاع نزاع نووي.

وأيدت بولندا، على غرار بقية الحلفاء في الناتو، قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من المعاهدة. فهو بمثابة رد فعل مفهوم ومنطقي بالنظر إلى الإجراءات التي اتخذتها روسيا.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
لم نعتزم الخوض في تفاصيل تقنية، ولكن أجد نفسي مضطراً لأخذ الكلمة مرة أخرى بالنظر إلى أن زملاءنا الأمريكيين وشركاءهم قد طرحوا مسائل محددة. وسأتوخى الإيجاز.

الصين مراراً وتكراراً موقفها بشأن مفاوضات تحديد الأسلحة. ولا شأن للصين في المرحلة الراهنة ولن تشارك فيما يدعى بمفاوضات الصين - الولايات المتحدة - روسيا الثلاثية الأطراف لتحديد الأسلحة.

وما فتئت الصين تنتهج بشكل ثابت سياسة دفاعية وطنية ذات طابع دفاعي. وتتسم الاستراتيجية النووية للصين لأغراض الدفاع عن النفس بالشفافية، وتنطوي سياستها النووية على درجة عالية من المسؤولية. إن ترسانة الصين النووية محدودة الحجم بشكل كبير، ولا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد شاركت الصين بنشاط وعلى مدى عقود في مشاورات ومفاوضات تحديد الأسلحة بموجب الآليات والأطر المتعددة الأطراف، ومنها تلك المعتمدة في الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح.

وتعارض الصين سباق التسلح وتعمل على كفالة التوازن والاستقرار الاستراتيجي العالمي. وستواصل الصين دعم تعددية الأطراف بقوة للمضي قدماً، وستشارك بنشاط في عمليات تحديد السلاح المتعددة الأطراف للمساهمة في صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

أود بداية أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

تلتزم بولندا بجميع الجهود الرامية إلى الحفاظ على فعالية ترتيبات تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهي أساسية لكفالة الأمن الدولي. ومع ذلك، يجب أن تكون الالتزامات قابلة للتحقق وأن تلتزم بها جميع الأطراف بحسن نية لكي تكون فعالة.

لقد كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في غاية الأهمية لدعم الأمن العالمي والأوروبي لأكثر من ٣٠ عاماً.

للقذائف التسيارية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والتي أشرت إليها في بياني السابق، ونشر هذه المنظومات بالقرب من حدودنا.

وثمة مشكلة أخرى اختلقتها واشنطن، والتي، كما سبق أن ذكرت، ما برحنا نحاول منعها دون جدوى لفترة طويلة. وللقضاء على أي أوهام لدى أي شخص، أود التأكيد على أن البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي متورطة في هذا الوضع.

وفي الختام، أود أن أقول إن جلسة اليوم، للأسف، قد ثبت أنها جرت على النمط المتوقع لدرجة تكاد تبعث على الملل. وكما توقعنا، على الرغم من الوقائع والمنطق السليم، فإن الولايات المتحدة والبلدان التابعة لها التي تكرر ما تقول تلقى باللوم على البريء بدلا من المذنب، وتلقي باللوم على روسيا في جميع الخطايا المميتة. وما من شيء جديد يستحق الذكر أو الدهشة في ذلك. وهذا السلوك يُعتبر عاديا في العالم الموازي الذي اختلقه شركاؤنا الغربيون، حيث لا تطلب أدلة، وحيث يتم قبول الادعاءات باعتبارها أدلة، على أساس "الاحتمال الأرجح". والواقع أننا نعيش في العالم الحقيقي، لا في عالم افتراضي. وما دامت هناك بلدان وخبراء يواصلون التشكيك في جميع تلك الحكايات الغريبة التي تبدو متماسكة رغم سخافتها، فإن عالمنا لا يزال أمامه فرصة.

ويخالجني شعور بأن مبادرتنا مع الصين ستزيد عدد أولئك الذين لا يخشون تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية أو مطالبة من ينتهكون الاتفاقات ذات الأهمية بالنسبة للعالم بأسره، ويخرقون قواعد القانون الدولي لخدمة مصالحهم، باتخاذ إجراءات وخطوات عملية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

وما دامت القذيفة من طراز 9M729 قد ذكرت، أود أن أقدم توضيحا. فعلى مدى سنوات كثيرة من المناقشات، ظلت الولايات المتحدة ترفض التواصل معنا باستمرار بخصوص التجارب التي أجرتها، والتي ندرك أنها أثارت أسئلة في واشنطن. وهي ترفض كذلك التواصل معنا بخصوص أي معلومات لتحديد الجهاز المستخدم فيها.

وفي العام الماضي، بعد أن اتضح في نهاية المطاف ما كان يشكل مصدر القلق لواشنطن العاصمة، أتخنا لجانب الولايات المتحدة الفرصة لإلقاء نظرة خلف الأبواب المغلقة، على القذيفة من طراز 9M729 التي كانت الولايات المتحدة مهتمة بها، كي تحصل على معلومات شاملة عنها، ومن ثم تتأكد من أن هذا السلاح لا ينتهك المعاهدة. وقد قوبل هذا الرد مرة أخرى بالرفض.

ثم قمنا بمحاولة أخرى. فعرضنا القذائف علنا بحضور وفود أجنبية، باعتبار ذلك تدبيرا لم يسبق له مثيل لتحقيق الشفافية تجاوز متطلبات المعاهدة، ولكن لم يشارك ممثلو الولايات المتحدة في الحدث وأوصوا شركاءهم من منظمة حلف شمال الأطلسي بأن يحدوا حذوهم، وقد فعلوا بطبيعة الحال. ولذلك فإننا لا نفهم الحجب التي ساقها زميلي الأمريكي. لقد عرضنا على الأمريكيين تقديم جميع المعلومات التي يحتاجون إليها لإنقاذ المعاهدة. والآن بعد أن تسببوا في انهيار المعاهدة بالفعل، يحاول الأمريكيون المطالبة بالحصول على تلك المعلومات.

وفيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الروسية الجديدة التي ذكرت من قبل، يجب أن يعلم زميلي الأمريكي أنها تشترك جميعا في سمة واحدة، وهي القدرة على التغلب على المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف. وقد اضطررنا إلى تطوير هذا النوع من الأجهزة تحديدا بسبب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة